نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث ((لا عدوى ولا طيرة))

فيروس كورونا المستجد أنموذجا

إسماعيل محمد جامع باباتندي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net
شبكة الألوكة

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث "لا عدوى ولا طيرة"

فيروس كورونا المستجد أنموذجا

اسم الباحث: إسماعيل محمد جامع

الجامعة: جامعة العلوم الإسلامية الماليزية. USIM

البريد الإلكتروني: ismailjamiu58@gmail.com

المقدمة

إن الأحاديث النّبويّة وإعجازاتها العلميّة لم تزل مقصودة لأعداء الإسلام، واهمين أنها مصبّ نهرهم ومطعن نبالهم؛ لما حوَت من حِكَم شرعية وهدايات كونية، وكذلك شأن المبطلين إذا ما همّوا بهدم بناء، قصدوه من كل جهة؛ فيشُنّون عليه الإغارة بغية الوصول إلى مرادهم.

فلمّا كان من الصّعب على المستشرقين النّيل من القرآن وجّهوا سهام مطاعنهم إلى الأحاديث النّبويّة، مفترين على معالمها الظّاهرة وحقائقها البيّنة بمختلف الاتّهامات، متذرعين بأتفه الذّرائع، ورغم كل هذه الحروب الفكريّة لم تكن إلا امتدادا وإظهارا للسنّة النّبويّة ورفعا لمكانتها على رغم أنفهم، فانقلبت عليهم دائرة السَّوء وخابت آمالهم وجهودهم بفضل الله تعالى وحفظه لدينه؛ ولأن الله قد قيّد لدينه في كل زمان ومكان رجالا يذودون عنه، ويزيلون ما يحاك حوله من شبهات ومفتريات على أسس علميّة نزيهة، وقواعد مؤصّلة محكمة.

ومن هذا المنطلق توهّم بعض أعداء الإسلام أن حديث: "لا عدوى" يخالف العلم والواقع، زاعمين أن النبي ﷺ قد ألغى أحدَ فروع الطب وحقيقته، وهو فرع الأمراض المعدية diseases infectious، وأنه لو كان نبيًّا معصوما حقًّا لَمَّا خالف الطبّ والواقع، إلى غير ذلك من الافتراءات المقرفة.

ولدفع هذه الدّعوى الواهية وردّها من أصلها، جاء هذا البحث المعنون له بـ(نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث "لا عدوى ولا طيرة" فيروس كورونا المستجد أنموذجا) عسى أن يسهم في تحقيق أهداف هذا المؤتمر العلميّ الدّولي عن فقه التعامل مع السنّة النّبويّة: الاتجاهات والضوابط والجهود، ويثري محاوره، والله ولي التّوفيق والهادي إلى الصراط المستقيم.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

بيان أهميّة الموضوع وأسباب اختياره

تبرز أهميّة هذا البحث في كون متعلقه الرسول المعصوم ﷺ وأقواله وإعجازاته النّبويّة، أضف إلى ذلك:

1-أن الكتابة في مثل هذا الموضوع فيه إعلاء ونصرة للسنّة النّبويّة، وتعظيم لمكانتها، ودفع للحجج الموهومة المثارة حولها.

2-ارتباطه المباشر بأصل من أصول الدين ومصدر لا غنى عنه في التشريع، وما هذا شأنه فإن المساس والنيل منه يعتبر هدما وسعيا لتخريب الدين من أصله.

3-أن العلماء لم يتركوا لأعداء الإسلام قديما وحديثا طعنا في الدين ومعالمه إلا ردّوا عليهم وبيّنوا بطلان دعواهم، وهذا البحث يعتبر مواصلة للسّير ومحاولة لبيان تقريراتهم.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1- المساهمة في حل المشاكل الفكريّة الواقعيّة المعاصرة، التي تحاصر الإسلام والمسلمين في كل مكان؛حيث أصبح بعض المسلمين محاربين داخليّين للإسلام باحتكامهم إلى العقل دون الاستناد إلى النّصوص الشّرعيّة.

2- بيان أن حظ المسلم من موارد العقول المعتضد بالنّقول أتم الحظ وأعلاه، وأن من خالفهم إنما يرتكز على جهالات يظنها معقولات، وشبهات يخالها حقائق جليات.

3- الكشف عن خطورة الجري وراء صخبات المستشرقين وأعداء الإسلام بدعوى العقلانيّة، والحذر من الأفكار المستوردة التي تهدف إلى هدم الدين ولو من طرف خفيّ.

الدراسات السابقة:

لا إنكار أن هناك كتابات عديدة عُنيت بالموضوع من كتب العلماء قديما في دفع الشبه عن السنّة النّبويّة وإزالة مشكلاتها، فتجد منها ما كتب لدفع التعارض بين الأحاديث وهو ما اصطلح عليه بعلم مختلف الحديث كما فعل ابن قتيبة في كتابه (تأويل مختلف الحديث)، وبعده الطحاوي في (شرح مشكل الآثار)، وغير ذلك من الذخائر التي خلدها علماء السنّة .

وعلى وجه التّنصيص فقد تناول بعض العلماء حديث الموضوع بالبحث كما فعل الشّوكاني في كتابه (إتحاف المهرة بالكلام على حديث لا عدوى ولاطيرة)، وقبله العلامة جار الله الهاشمي في كتابه (بلوغ المنى والظفر في بيان لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر).

وما سوى ما سبق سوقه فإني لم أجد من كتابات المعاصرين والبحوث العلميّة المحكمة من تناول هذا الموضوع بدراسة علميّة بصبغة عصرية واقعية لما تعايشه الأمّة الإسلامية بهذه الصورة، فكانت الحاجة إلى تجديد صياغتها بما يناسب الحال ضرورة قائمة، مع النقد الموضوعي البناء لإيرادات المستشرقين.

خطة البحث:

يتألف البحث من مقدمة وثلاثة مباحث، وخاتمة فثبت المصادر والمراجع.

المبحث الأول: ظاهرة الاستشكال المعاصر للأحاديث النّبويّة ومنهج أهل السنّة في ذلك، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ظاهرة الاستشكال المعاصر للأحاديث النّبويّة.

المطلب الثاني: منهج أهل السنّة في التّعامل مع الأحاديث المشكلة.

المبحث الثاني: الطبّ النّبوي بين الوحي والاجتهاد وجوانب من الإعجاز العلمي في السنّة النّبويّة وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الطبّ النّبوي بين الوحي والاجتهاد.

المطلب الثاني : جوانب من الإعجاز العلمي في السنّة النّبويّة.

المبحث الثالث :سوق حديث "لا عدوى ولا طيرة"، وسوق المعارضات الفكرية حول الحديث،ودفعها عنه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: سوق حديث "لا عدوى ولا طيرة".

المطلب الثاني: سوق المعارضات الفكرية المعاصرة حول الحديث.

المطلب الثالث: دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن الحديث.

الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث وتوصياته.

ثبت المصادر والمراجع، وفيه أهمّ الكتب والبحوث التي استقيت منها مادة البحث العلميّة.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الإستقرائي والتّحليلي؛ وذلك باستقراء ما كتب عن الموضوع وتحليل ذلك تحليلا علميّا، مع مراعاة قواعد البحث العلمي والتّوثيق للمسائل والأقوال بالرجوع إلى الكتب الخاصّة في موضوعها، والكتب المساندة.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الأول :

ظاهرة الاستشكال المعاصر للأحاديث النّبويّة ومنهج أهل السنّة في ذلك،

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: ظاهرة الاستشكال المعاصر للأحاديث النّبويّة.

إن مما لا يخفى إدراكه على ذوي البصيرة أن الرّسالة النّبويّة جاءت لتحقيق مصالح الدّين والدنيا، جامعةً بين المهمة الدّينيّة ببيان ما أنزل من وحي وهدايات سماوية، وبين ما به تستقيم الحياة البشرية من إلهامات ربّانيّة، ومن البلايا التي تناطح السنّة النّبويّة وتحوم حولها في كل عصر ومصر، وخاصّة في وقتنا الراهن أن يتصدر كل ناهق متعالم وناعق قليل الفهم والإدراك بتفسير نصوص الشرع وخطابه بما تملي له عقليته الفارغة وثقافته المردية، متوهمًا أن النّصوص تعارض أصولا قطعيّة مقرّرة عنده، فيبادر إلى ردّها ونبذها بل والطعن فيها حمقا وجهلا.

ولقد كان للاستشراق والمستشرقين قدم سَوء في الطّعن في السنّة النّبويّة والتّشكيك في مصداقيّتها، ويشهد لذلك ما ملأت به كتبهم من الجفاء في جناب الرسول ﷺ، فها هو زعيم من زعماء المستشرقين "شاخت" الذي شكك في صحة الأحاديث الفقهية، وكذا الصنم الأكبر للمستشرقين "جولدتسيهر" الذي شكك في صحة الأحاديث النّبويّة أيضا بل أغرب إذ قال إنها أخذت من اليهوديّة والنّصرانية والزرديشتيّة.(1)

وهذا المنهج العقلي الفارغ تفرّعت عنه مذاهب أخرى من المسلمين اتفقت معه في المشرب وإن اختلفت في الاسم، كالمعتزلة والخوارج قديما، وهكذا تسرّبت هذه السموم إلى هذه العصور المتأخّرة.

فانظر – مثلا- إلى إسماعيل منصور حين قال: "يجب أن تعرف الأمّة في جميع بقاع الأرض بحقيقة كتب الحديث والسنّة عند جميع فِرق المسلمين وهي أنها أقوال ظنيّة منسوبة إلى رواة ينسبونها بدورهم إلى رسول الله وليست هي أقواله ﷺ بالضّرورة"(2).

وهذا ما يفعله دعاة الفتنة، وأدعياء العلم من المستشرقين، ودعاة الإلحاد فى أمّتنا الإسلاميّة، من الطّعن في الأحاديث النّبويّة، والخوض في قضاياها الدّقيقة، وهذا المسلك ما هو إلا اعتمادا على أريكة أرْدَتْ بهم إلى مهلكتهم.

ولقد أصبحنا الآن في عصر تقدّم فيه العلم كثيرا وانفجر، وتشعّبت صوره وحقائقه في شتّى مجالات الحياة، وهذا الانفجار العلمي سبّب انهيارا فكريًّا لدى البعض، وذلك بأن ينظر إلى هذه العلوم والاستكشافات

---

1 – دراسات محمدية صـ 236– 237؛ دائرة المعارف الإسلامية جـ 7 صـ 343.

2 – تبصير الأمة بحقيقة السنة صـ 432، 658.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

كأنها وحي لا يقبل الرّفض والتّشكيك، غافلا أن ذلك حقّ واجب للنّصوص الشّرعيّة وحدها، كيف وقد ظهر كثير من إعجاز علمي لهذا الدّين الذي لا تنقضي عجائبه وأسرار شرعه حتى إن ذي لبّ وفِكْرٍ ليتعجّب من أصالته، مصداقا لقوله تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [3] وياترى أيهما أحق بالأمن والإيمان علم وفكر أم وحي ونور ؟!

فإذا تقرّر هذا ينبغي أن نشير إلى أصولهم الواهيّة في الرّد والطّعن، ويمكن القول بأن مجمل أصولهم في ذلك يتركز في ثلاثة أنواع من المصادر[4]:

النوع الأول: مصادر غير معتبرة وعليها جل اعتمادهم في الحكم على السنّة النّبويّة والتشكيك فيها: اعتاد كثير من المستشرقين الاعتماد والرجوع إلى كتب خصوم أهل السنّة من الخوارج، والرافضة، والمعتزلة، والباطنية، في دفع أنوار السنّة النّبويّة من ذلك نقولات "جولدتسيهر" عن الأصفهاني؛ صاحب كتاب الأغاني[5] في الهجوم على السنّة المطهّرة في كتابه "دراسات محمّديّة".

وكذلك نقلهم من كتب لا صلة بينها وبين علوم السنّة ككتب الأدب، واللغة، والنحو، والشعر، والتاريخ لغير المحدثين، كل ذلك لزرع أصولهم وترسيخ فروعها.

النوع الثاني: مصادر حديثيّة معتبرة، وهدفهم من ذلك تضليل القارئ والتلبيس عليه كالنّقل من كتب أمهات الحديث، والتفسير، والفقه، وعلوم القرآن، وكتب الدفاع عن السنّة، وقصدوا من وراء ذلك إيهام القارئ بأهميّة بحوثهم، وأن تلك المصادر تنتهي إلى ما انتهوا إليه في بحوثهم من الرّد والطّعن، والحق أنها تكذّبهم في دعواهم، إذ كيف يصح أن ينشروا مميزات السنّة على أنها عيوب.

النوع الثالث: مصادر معتبرة غير حديثية، واعتمادهم في ذلك على ما ورد فيها من أحاديثَ مكذوبة فيستشهدون بها لصدق دعواهم.

ومثال ذلك استشهادهم بحديث موضوع في عرض السنّة على القرآن: "إذا أتاكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله وسنتي، فما وافق كتاب الله وسنتي فخذوه، وما خالف كتاب الله فلا تأخذوه"[6] واعتقادهم صحة الحديث بمجرد وروده في بعض كتب الأصول كالمحصول، وأصول السرخسي، والمعتمد في أصول الفقه.[7]

---

3 - سورة فصلت الآية 53.

4- أصالة الفكر الإسلامي ص 410-416.

5 - انظر خطورة هذا الكتاب، وكيف اتكأ عليه أكثر المستشرقين، في طعنهم في رواة السنة، كتاب المستشرقون والتراث للدكتور عبد العظيم الديب ص 19-22.

6- قال يحي بن معين كما في (عارضة الأحوذي) (5/ 332) باطل وضعه الزنادقة وقال ابن عبد البر في (جامع بيان العلم) (2/ 1191): هذه الألفاظ لا تصح عنه ﷺ عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه.

7 - الأم 7/307- 308، وأصول السرخسي 1/365، والمعتمد في أصول الفقه 2/80.

المطلب الثاني:

منهج أهل السنّة في التّعامل مع الأحاديث المشكلة.

إن استشكال النّصوص ليس غريبا في الفكر الإسلامي، فقد كان الصّحابة يستشكلون النّصوص الشّرعيّة ويسألون صاحب الرّسالة ﷺ ما التبس عليهم فهمه وإدراكه، وهم أكمل الأمّة فهما وإدراكا وأفصحهم منطقا وبيانا، وهذا مسوّغ إذا أتى على وجهه الصحيح لا كما يفعل أعداء الدين من الطعن والرمي بالتناقض بدعوى الاستشكال؛ فلا يصدّقون إذ لا يقبل من عدوٍ دعوى.

ومن أمثال ما وقع من الصّحابة ما رواه الشّيخان وغيرهما عن ابن مسعود قال: لما نزلت هذه الآية ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾[8] شقّ ذلك على النّاس فقالوا يا رسول الله وأيّنا لا يظلم نفسه؟ قال إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح : ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾[9] إنما هو الشّرك[10].

وكذلك استشكل الصّحابة رضي الله عنهم تحريم بيع الشّحم مع أن لهم فيه منفعة فأخبرهم النبي -ﷺ- أنّه حرام وإن كان فيه ما ذكروا من المنفعة[11].

هذا وإن الصّحابة لم يكونوا يستشكلون النّصوص كثيرا لأنهم أهل لغة وبيان، وما ورد من استشكالاتهم فإنه يمكن عدّها من قلّتها، بل إن استشكالاتهم لا تعدو عن أن تكون سؤالَ متعلّم راغب في العلم لا المتنعت الراغب عن الهدى والنور.

ومن المقرّر في سير السّلف وعلماء الدّين أن يقبلوا كل ما جاء عن النبي ﷺ شريطة أن يكتمل فيه شروط العمل بالحديث، ولم يكونوا ممن يردّ حديثا بلغهم من وجه صحيح، إلا لعذر يحتمله له أهل العلم على الأقل[12]، وهذه الأعذار أصولية في نفسها، يكون العالم في بعضها مصيبا وفي بعضها الآخر مخطئا[13].

يقول رشيد رضا:"ولكن لا ينبغي لمسلم أن يرد حديثًا مرويًّا إلا بعلّة في سنده، أو معارضة ما هو أقوى

---

8 - سورة الأنعام: الآية 82.

9 - سورة لقمان: الآية 13.

10 - صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب ظلم دون ظلم، رقم الحديث 33.

11 - زاد المعاد 664/5.

12 - جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية صـ 57.

13 - الرسالة للإمام الشافعي صـ 458- 460.

منه في متنه بشرطه، ومن أشكل عليه فهم شيء من الأحاديث فعليه أن يبحث ويسأل لا أن يرده بهواه".[14]

وينبغي أن نعلم أن استشكال النّاس للنّصوص النّبويّة أمر نسبي إضافي، قد تشتبه أفراده على بعض النّاس دون بعض، فيشكل على هذا ما هو بين واضح عند ذاك، بحسب اختلاف مداركهم وأفهامهم وحظهم من التوفيق[15].

ومن كمال منهج أهل السنّة في التّعامل مع الإشكالات على النّصوص النّبويّة، أنهم أصّلوا أصولا ارتكزوا عليها لدفع هذه المتشابهات عنها، وقعّدوا قواعد مؤصّلة لدرء التّخالف بينها، فبقيت مشارف الأدلّة السّنيّة صافيّةً غير آسنة، لا تكدّرها دلاء شبهة أو اضطراب. والحبال إذا تعقّدت، قطعها الجاهل وحلها العاقل.

وقد ذكر فضيلة الدكتور محمد بن فريد جملة من المعالم في التّعامل مع السّنن النّبويّة عند الاستشكال، وإليك عصارة فكره ملخصا[16]:

المعلم الأول: الاعتقاد المبدئي بعدم الاختلاف بين الأدلة الشّرعيّة نقليها وعقليها.

ويعضد مضامين هذا المعلم ما قاله الشّاطبي: "لا تضاد بين آيات القرآن ولا بين الأخبار النّبويّة ولا بين أحدهما مع الآخر، بل الجميع جارٍ على مهيع واحد ومنتظم إلى معنى واحد، فإذا أداه بادئ الرأي إلى ظاهر اختلاف فواجب عليه أن يعتقد انتفاء الاختلاف، لأن الله قد شهد أن لا اختلاف فيه، وليقف وقوف المضطر السائل عن وجه الجمع، أو التسليم من غير اعتراض، فإن كان الموضع مما يتعلق به حكم عملي فليلتمس المخرج حتى يقف على الحق اليقين، أو ليبق باحثا إلى الموت ولا عليه من ذلك" [17].

المعلم الثاني: الاستشكال لا يستلزم البطلان.

إنه لا تلازم بين استشكال النص وبطلانه، يقول الشيخ تقي الدين: " إن الأحاديث النّبويّة من الصحاح، من رد منها شيئا، وفهم من ظاهره معنى يعتقد أنه مخالف للقرآن أو العقل، فمن نفسه أوتي، فإن المقربين للنّصوص هم أرفع الخلق وأعلاهم طبقة، إذ جمعوا المعرفة والفهم..." [**18**]

ويقول عمدة المتأخرين العلامة عبد الرحمن المعلمي:لا نزاع أن النبي ﷺ لا يخبر عن ربه وعينه باطل،

---

14 - مجلة المنار 529/19.

15 - درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية؛ الأنوار الكاشفة للمعلمي صـ 223.

16 - المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث الصحيحين 88/1.

17 - الاعتصام 2/ 822.

18 - جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية صـ 80.

فإن روي عنه خبر تقوم الحجة على بطلانه فالخلل من الرّواية، لكن الشّأن كل الشّأن في الحكم بالبطلان، فقد كثر اختلاف الآراء والأهواء والنّظريات وكثر غلطها، ومن تدبّرها وتدبّر الرّواية وأمعن فيها وهو ممن رزقه الله تعالى الإخلاص للحق والتثّبت علم أن احتمال خطأ الرّواية التي يثبتها المحققون من أئمّة الحديث أقلّ جداً من احتمال الخطأ الرأي والنّظر..."[19].

المعلم الثالث: العمل بمحكمات النّصوص، والإيمان بمتشابهها.

يقول الشيخ تقي الدين ابن تيمية: فما أخبر به الرسول ﷺ عن ربه مما ثبت به النقل عنه، وتلقي بالقبول عند أئمة هذا الشّأن، فإن الإيمان به واجب، سواء أدركنا معناه واستوعبنا فهمه أو لم نفعل؛ لأن الصّادق المعصوم وأمته لا تجتمع على تصديق كذب عنه".[20]

المعلم الرابع: تحكيم أصول المحكمات في فقه الأحاديث المشتبهات.

يبين مقتضى هذا المعلم ابن القيم فيقول: "طريقة الصّحابة والتابعين وأئمة الحديث كالشّافعي وأحمد ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف والبخاري عكس هذه الطريق، وهي أنهم يردّون المتشابه إلى المحكم، ويأخذون من المحكم ما يفسر لهم المتشابه ويبيّنه لهم، فتتّفق دلالته مع دلالة المحكم، وتوافق النّصوص بعضها بعضا، ويصدّق بعضها بعضا، فإنها كلّها من عند الله، وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض، وإنما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره"[21].

المعلم الخامس: التفتيش في الإسناد عن وجوب خلل عند الركون إلى فساد المتن.

يقول العلامة عبد الرحمن المعلمي: " إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السّند الصّحة: فإنهم يتطلبون له علّة، فإذا لم يجدوا علّة قادحة مطلقا حيث وقعت، أعلوه بعلّة ليست بقادحة مطلقا، ولكن يرونها كافية للقدح في ذلك المنكر"[22].

المعلم السادس: التمهّل في ردّ الحديث، ولو بعد عجز عن استيضاحه.

يقول الشّيخ عبد الرحمن المعلمي أيضا :" فعلى المؤمن إذا أشكل عليه حديث قد صححه الأئمة ولم تطاوعه نفسه على حمل الخطأ على رأيه ونظره أن يعلم أنه إن لم يكن الخلل في رأيه ونظره وفهمه غير في الرواية، وليفزع إلى من يثق في دينه وعلمه وتقواه مع الابتهال إلى الله ﷻ فإنه ولي التوفيق"[23].

---

19 - الأنوار الكاشفة صـ 237.

20 - مجموع الفتاوى لابن تيمية 41/3.

21 - إعلام الموقعين 210/2.

22 - مقدمة التحقيق آثار المعلمي للشوكاني صـ 8.

23 - الأنوار الكاشفة صـ 237.

المبحث الثاني:

الطبّ النبوي بين الوحي والإجتهاد وجوانب من الإعجاز العلمي فيها،

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الطب النبوي بين الوحي والإجتهاد.

هناك جدل يثار فيم ما إذا كانت الأحاديث النّبويّة المتعلقة بالطب وحي من الله تعالى أم اجتهاد من الرسول ﷺ، ولعل هذا على أساس بعض القواعد، يُعنى ببحثها الأصوليون والفقهاء، مثل: التفرقة بين السنّة التشريعية وغير التشريعية (24)، وحكم العمل بالسنّة الفعلية في مجال الأمور الدنيوية، ومثل ما ورد في نهيه ﷺ عن تأبير النخل عند الإمام مسلم من حديث موسى بن طلحة عن أبيه قال :مررت مع رسول الله ﷺ بقوم على رؤوس النخل كنت مع النبي ﷺ فأتى على قوم يلقحون النخل فقال: «ما يصنع هؤلاء؟» قلت: يلقحون النخل يجعلون الذكر في الأنثى قال: «ما أظن هذا يغني شيئا» ، ثم قال: «إن كان ينفعهم فليصنعوه لا تؤاخذوني بالظن ولكن إذا قلت لكم شيئا عن الله ﷻ فإني لا أكذب على الله شيئا»(25).

وقد اتخذ كثير من أصحاب الأهواء والضلال هذا الحديث، وبخاصة ما ورد في حديث عائشة وأنس من قوله ﷺ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ» (26) تكأة لإقصاء السنّة عن مجالات الحياة الدنيوية، وإبطال ما ثبت عن طريقها من تشريعات اقتصادية وأحكام معاملات ونظم ومناهج اجتماعية أو سياسية.

يقول أحمد شاكر معلقا على هذا بقوله: "هذا الحديث مما طنطن به ملحدو مصر وصنائع أوروبة فيها من عبيد المستشرقين وتلامذة المبشرين، فجعلوه أصلاً يحاجون به أهل السنّة وأنصارَها وخدام الشريعة وحماتها، إذا أرادوا أن ينفوا شيئاً من السنّة ، وأو ينكروا شريعة من شرائع الإسلام في المعاملات وشؤون الاجتماع وغيرها، يزعمون أن هذه من شؤون الدنيا فيتمسكون برواية أنس. والله يعلم أنهم لا يؤمنون بأصل الدين أصلا لا بالألوهية ولا بالرّسالة ولا يصدّقون القرآن في قرارة نفوسهم، ومن آمن منهم فإنما يؤمن لسانه ظاهراً، ويؤمن قلبه فيما يخيّل إليه، لا عن ثقة وطمأنينة ولكن تقليداً وخشية" (27).

لذا فإن هناك رأيان في أخبار النبي ﷺ الواردة في الطب النبوي.

---

24 – مقاصد الشريعة للطاهر بن عاشور 530/2.

25 – صحيح مسلم صحيح ،كتاب الفضائل، بَابُ وُجُوبِ امْتِثَالِ مَا قَالَهُ شَرْعًا، دُونَ مَا ذَكَرَهُ ‘ مِنْ مَعَايِشِ الدُّنْيَا، عَلَى سَبِيلِ الرَّأْيِ رقم الحديث 2363، 4 / 1835 ومسند الإمام أحمد 3/ 152.

26 – سبق تخريجه.

27 – انظر تعليق الشيخ أحمد شاكر على الحديث رقم 1395، مسند الإمام أحمد: 2/ 1396 – 1397.

فالرأي الأول : يرى أصحابه أن أحاديث الطبّ من باب إبداء الرأي في أمر من أمور الدنيا، فليس المسلم بملزم بالأخذ بها، وممن ذهب إلى هذا الرأي ابن خلدون حيث يقول في مقدمته المشهورة": وللبادية من أهل العمران طبّ يبنونه في غالب الأمر على تجربة قاصرة على بعض الأشخاص متوارثا عن مشايخ الحيّ وعجائزه، وربّما يصحّ منه البعض إلّا أنّه ليس على قانون طبيعيّ ولا على موافقة المزاج. وكان عند العرب من هذا الطّبّ كثير وكان فيهم أطبّاء معروفون كالحارث بن كلدة وغيره.

والطّبّ المنقول في الشّرعيّات من هذا القبيل وليس من الوحي في شيء وإنّما هو أمر كان عاديّا للعرب. ووقع في ذكر أحوال النّبيّ ﷺ من نوع ذكر أحواله الّتي هي عادة وجبلّة لا من جهة أنّ ذلك مشروع على ذلك النّحو من العمل". (28)

فابن خلدون يرى أن الأحاديث النّبويّة الواردة في الطبّ ومعالجته ﷺ لبعض الأمراض وإرشاده وتوجيهه لتعاطي ما يصلح الأبدان إنما هو اجتهاد منه وعادة لما عليه قومه وقول برأيه وليس وحي من الله ﷻ وزعم أن مقصود الرّسالة هو إرشاد النّاس إلى أمور المعاد والآخرة وليس لأمور الدنيا والمعاش.

وقال إن ما صدر من الطبّ فإنه مبنيّ على العادة والجبلّة وما علمه من أحوال العرب وطبعهم ولهذا فإنه لا يحمل الأحاديث الواردة في الطبّ على أنها تشريع يجب العمل به وإن غاية من يعمل بها فإنما يكون للتبرّك بالأثر النبوي وصدق العقد الإيمانيّ فيكون له أثر عظيم في النّفع. وليس ذلك في الطّبّ المزاجيّ وإنّما هو من آثار الكلمة الإيمانيّة كما وقع في مداواة المبطون بالعسل ونحوه والله الهادي إلى الصّواب لا ربّ سواه(29).

الرأي الثاني: فيرى أصحابه أن الأحاديث الواردة في الطّبّ النّبوي وحي من الله تعالى وعلى المسلم أن يأخذ بها على جهة التعبد وممن قال بهذا الإمام ابن القيم حيث يقول:" فإن رسول الله ﷺ إنما بعث هاديا،... وأما طب الأبدان: فجاء من تكميل شريعته ومقصودا لغيره بحيث إنما يستعمل عند الحاجة إليه فإذا قدر على الاستغناء عنه، كان صرف الهمم والقوى إلى علاج القلوب والأرواح، وحفظ صحتها، ودفع أسقامها، وحميتها مما يفسدها هو المقصود بالقصد الأول، وإصلاح البدن بدون إصلاح القلب لا ينفع، وفساد البدن مع إصلاح القلب مضرته يسيرة جدا، وهي مضرة زائلة تعقبها المنفعة الدائمة التامة"(30)

وقال في موضع آخر : " وليس طبّه ﷺ كطبّ الأطباء، فإن طبّ النّبي ﷺ متيقن قطعي إلهي، صادر عن الوحي ومشكاة النّبوّة وكمال العقل. وطبّ غيره أكثره حدس وظنون وتجارب، ولا ينكر عدم انتفاع كثير

---

28 – مقدمة ابن خلدون صـ 650.

29 المرجع السابق ص 651.

30 – زاد المعاد 22/4.

من المرضى بطبّ النّبوّة فإنه إنما ينتفع به من تلقاه بالقبول واعتقاد الشفاء به"[31]

وواضح أن رأي ابن القيم هو الأقرب إلى مقصود الشرع و مقتضيات الإيمان؛ ذلك لأن الطّبّ يعنى بالصحة وحفظ النفس التى هي من مقاصد الشّريعة فلا يصح أن يقال فيه بالاجتهاد. والشّافي هو الله وإنّما الطّبيب والأدوية وسائل وقد يبارك الله في شيء فيحصل فيه الشّفاء.

والخلاصة: أن كل ما ورد عن النبي ﷺ في الطّبّ وغيره وحي من الله تعالى، إلا ما أخبر هو نفسه أنه قاله باجتهاد وعن رأي منه في أمور المعايش كما ذكر العلماء، ولم يرد في أحاديث الطّبّ النّبويّ وأنواعه أنه ﷺ قد أخبر أنه اجتهاد منه كما يظهر ذلك واضحا في حديث المبطون الذي أمره بأن يتداوى بالعسل ثلاث مرات وقال في آخره: «صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ» [32]

31 – المرجع السابق 33/4.

32 – صحيح البخاري في كتاب الطب، باب الدواء بالعسل، برقم 5684؛ صحيح مسلم كتاب السلام، باب التداوي بسقي العسل، رقم الحديث 2217.

المطلب الثاني :

جوانب من الإعجاز العلمي في السنّة النّبويّة.

يأتي العلم الحديث بين الحين والآخر بما يوافق الدين ولا يأتي بما يخالفه،في شتّى مجالات علميّة الطبّيّة منها أو الكونيّة أو غيرهما، وإن ظهر إيهام المخالفة في بعض الأمور فإنه نتيجة لنقص نسبيّ في العقل وقصور في الفهم، وإلا فإنّ العلم الصحيح المتيقن المؤصّل لايتعارض مع الدين الصريح بحال من الأحوال.

وهناك بعض القضايا وردت في أحاديث النبي ﷺ وجاء الطبّ الحديث بتقريرها وتأييدها ومن أمثلة ذلك على سبيل الذّكر والتنبيه لا على سبيل الاستقراء:

1- عجب الذنب :

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «كُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ الْأَرْضُ، إِلاَّ عَجْبَ الذَّنَبِ. مِنْهُ خُلِقَ، وَفِيهِ يُرَكَّبُ».[33]

وعجب الذنب: هو عظمة في حجم حبّة الخردل تكون في نهاية العصعص في جسم الإنسان، وقد أثبت العلم الحديث أن هذا العظم لا يفنى ولا يبلى حتى بعد فناء جسم الإنسان في القبر بعد موته.[34]

ففي هذا الحديث إشارة إلى أهمية عجب الذنب (الشريط الجنيني) في تكوين الأعضاء الجينية، ويتضح ذلك في قوله ﷺ: « منه خلق» ومن بقايا هذا الشريط الحامل لبرنامج تكوينه يبعث يوم القيامة.[35]

وقد اكتشف العلم الحديث أن هذا الشريط يبدأ منه تكوين جسم الإنسان، حيث يظهر في اليوم الخامس عشر من الجنين، ثم تبدأ الانقسامات المتتالية لتكوين الجنين وأجهزته بفعل نشاط هذا الجنين، وهكذا يبدأ الجنين يتكوّن وينمو بسرعة ليصير إنسانا بإذن الله تعالى، ويبدأ هذا الشريط بالاندثار من الأسبوع الرابع، ولا يبقى منه إلا أثر في العظم يسمى العصعص، أسفل الظهر وهو ما أسماه النبي ﷺ عجب الذنب.[36]

2- صيام الأيام البيض:

والأيام البيض هي أيام الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من الشهر القمري، ولقد سميت هذه الأيام بهذا الاسم؛ لأن لياليها بيضاء من شدّة ضوء القمر عند اكتماله، وليس في الشّهر يوم أبيض كله إلا هذه الأيام؛ لأن ليلها أبيض، ونهارها أبيض، فصح قول: الأيام البيض على الوصف.[37]

33- صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ما بين النفختين، رقم الحديث 5254.

34- موسوعة الاعجاز العلمي في القرآن والسنة النبوية الشريفة لماردين ، صـ 468.

35- موسوعة الإشارات العلمية في القرآن الكريم والسنة النبوية لعبد الباسط وآخرون صـ 109.

36- الثقافة الإسلامية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، صـ.77.

37- القاموس الفقهي لغة واصطلاحا (1/ 44).

وجه الإعجاز في صيام هذه الأيام هو ما ورد في سنة النبي ﷺ في الحض على صيامها وذلك في قوله لأبي هريرة رضي الله عنه: «صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتي الضحى، وأن أوتر قبل أن أنام» (38).

وقد ثبت في الاكتشافات الحديثة أن هناك علاقة بين حركة الإنسان في الحية ودورة القمر، فقد جاء الاعتراف والشهادة من دوائر الشرطة في الأيام التي تقابل الأيام البيض فوجد أن نسب الحوادث أعلى بكثير من بقية الأيام، فالإنسان حينما يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، ولا سيما الذين يعانون من عصبية في المزاج، فإن صيام الأيام البيض له تأثير فيهم، والذي يأتي به النبي ﷺ ليس من خبرته، ولا من اجتهاده، ولا من ثقافته، إنما هو وحي من الله ﷻ العالم بمخلوقاته، وبهذا يكون قوله ﷺ قد وافق أقوال العلماء المتأخرين ووافق الاكتشافات العلميّة الحديثة التي توصلوا إليها وفي هذا إعجاز علمي واضح ودليل على صدقه وصدق ما جاء به.(39)

3- غسل ما ولغ فيه الكلب

لقد جاء الأمر النّبويّ بغسل ما ولغ فيه الكلب سبع مرات إحداهن بالتّراب كما في قوله: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ فَاغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَعَفِّرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالتُّرَابِ» (40)، والمراد اغسلوه سبعًا واحدة منهنّ بالتّراب مع الماء، فكأن التّراب قائم مقام غسله فسميت ثامنة لهذا. والله أعلم.

ولقد أثبت العلم الحديث أن الآنية التي يردها الكلاب تنقل مرض الكَلِب الخطير وعدة أمراض طفيلية أخرى، والحكمة في الغسل سبع مرات أولاها بالتّراب أن فيروس الكَلِب دقيق متناه في الصغر، وكلما صغر حجم الميكروب كلما ازدادت فعاليّة سطحه للتعلّق بجدار الإناء والتصاقه به، ولعاب الكلب المحتوي على الفيروس يكون على هيئة شريط لعابي سائل، ودور التراب هو امتزاز الميكروب منه على سطح دقائقه(41).

4- الأمر بالفرار من المجذوم:

لقد أمر الإسلام بالتحرز والوقاية من الأمراض المعدية ، ففي الصحيحين أن رسول الله -ﷺ- قال : «لَا يُورِدَنَّ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ»(42)، وقوله لرجل مجذوم كان في وفد ثقيف «إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَارْجِعْ» (43)،

38- صحيح البخاري (1\395).

39- موسوعة الاعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة آيات اله في الانسان للنابلسي

40 - صحيح مسلم كتاب الطهارة باب حكم ولوغ الكلب رقم الحديث 280

41 - كشاف الإعجاز العلمي في القرآن والسنة صـ 56 جمع نبيل عبد السلام هارون.

42 - صحيح البخاري كتاب الطب، باب الهامة حديث رقم 5771.

43 - صحيح مسلم ،كتاب السلام، باب اجتناب النجذوم ونحوه رقم الحديث 2231

وثبت أيضا أنه قال: «لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، وَلَا هَامَةَ» (44)، وهذا الذي أرشدنا إليه النبي -ﷺ- من الحذر والبعد عن أصحاب العدوى هو ما اصطلح عليه في العصر الحديث (بالحجر الصحي أو الاحتراز الوقائي)، وقد شهد المؤمن والكافر أثر هذا البيان النبوي الرشيد في وقت وباء كورونا، وكيف حدّ من قوة نفوذه وانتشاره.

44 - صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الجذام رقم الحديث .5707.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المبحث الثالث:

سوق حديث "لا عدوى ولا طيرة"، وسوق المعارضات الفكرية حول الحديث،ودفعها عنه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: سوق حديث "لا عدوى ولا طيرة".

الحديث الأول:

عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «لا عدوى ولا طِيَرة، إنما الشؤم في ثلاث: في الفَرَس، والمرأة، والدار »(45).

الحديث الثاني:

عن أبي هريرة، يقول: قال رسول الله ﷺ: «لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيَرَةَ، وَلاَ هَامَةَ وَلاَ صَفَرَ، وَفِرَّ مِنَ المَجْذُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الأَسَدِ»(46).

الحديث الثالث:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيَرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الفَأْلُ» قَالُوا: وَمَا الفَأْلُ؟ قَالَ: «كَلِمَةٌ طَيِّبَةٌ»(47).

الحديث الرابع:

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لاَ عَدْوَى وَلاَ صَفَرَ وَلاَ هَامَةَ» فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا بَالُ إِبِلِي، تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الظِّبَاءُ، فَيَأْتِي البَعِيرُ الأَجْرَبُ فَيَدْخُلُ بَيْنَهَا فَيُجْرِبُهَا؟ فَقَالَ: «فَمَنْ أَعْدَى الأَوَّلَ؟» (48).

---

45 – صحيح البخاري،كتاب الطب ، باب لا عدوى رقم الحديث 5772 ، ومسلم في السلام ، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه الشؤم رقم الحديث 2225.

46 – صحيح البخاري،كتاب الطب، باب الجذام رقم الحديث .5707.

47 – صحيح البخاري، كتاب الطب باب العدوى رقم الحديث 5776.

48 – صحيح البخاري، كتاب الطب، باب لا صفر وهو داء يأخذ البطن رقم الحديث 5717.

المطلب الثاني:
سوق المعارضات الفكرية المعاصرة حول الحديث.

ترجع مجمل طعون المعاصرين في حديث " لا عدوى" إلى أوجه من المعارضات السخيفة:

المعارضة الأولى: أن الأخبار والأحاديث الواردة في هذه القضية كذب لا قدم لها ولا ساق؛ ذلك لظنهم أنها تخالف الواقع والحقيقة العلميّة المقرّرة عند الأطباء.

المعارضة الثانية: أن هذه الأحاديث لا يجوز الاعتماد والبناء عليها في القضايا الطبية؛ لأن النبي ﷺ بعث لتقرير الدين وهداية الخلق بالوحي، ولم يبعث طبيبا أخصائيا يشخص الأمراض ويبين تأثيرها وعدم تأثيرها.

هذه بعض تلكم الحجج المنبوذة وأخرى من دونها مردودة؛ لمّا سولت لبعضهم أن يطعن في الحديث من جهة سند الأحاديث، وأنى له ذلك والحديث في حصن الصحيحين.

وفي تقرير هذا الاعتراض يقول أبو رية في كتابه: أضواء على السنّة المحمدية وهو يطعن على الصحابي الجليل أبي هريرة، ويتّهمه بالنّسيان، قادحا في حديث "لا عدوى" قائلا: وأن أبا هريرة حدث به، ثم نسيه[49].

وهذه الافتراءات والشّبه – في حقيقتها – تنمُّ عن الجهل بقواعد تفسير النّصوص، وسوء النّية والطّويّة، وعند استخدام القواعد العلميّة المتبعة في تفسير النّصوص الشّرعيّة نجد أن الحديث يوافق الطبّ والواقع، بل يصحِّح الحديث اعتقادات فاسدة تخالف الطبّ والواقع، وقد وضع تدابير محكمة للحدّ من انتشار الأمراض المعدِية والوبائيّة؛ مما يشهد بأن النبي ﷺ لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.

وإن شاء الله سأتكلم عن كل حديث على حدة؛ لحاجة في نفسي، وهي محاولة دحض دعوى أن حديث: "لا عدوى" يخالف الطبَّ والواقع، وبيان أن العيب في فهم المشكّكين، لا في كلام خير المرسلين، والله من وراء القصد والهادي إلى صراط المستقيم.

---

49 – من دفاع عن السنة النبوية لأبي شهبة صـ 167؛ انظر رد الشيخ عبد الرحمن المعلمي علي في الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة 172/1.

المطلب الثالث:

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن الحديث.

عند تتبع أحاديث نفي العدوى، لا نجد تصريحًا بأن العدوى غير موجودة، أو ليس لها أي تأثير، ومن هذه الأحاديث: عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «لا عدوى ولا طِيَرَة، إنما الشؤم في ثلاث: في الفَرَس، والمرأة، والدار ».(50)

وتأصيل ذلك أن ثمة فرقا كبيرا في اللسان العربي بين جملة "لا عدوى"، وبين "لا وجود للعدوى"، لأن خبر (لا) في الجملة الأولى: محذوف؛ لفهمه من سياق الكلام وللعلم به، وتقديره : مؤثِّرة بطبعها، أو تضر بذاتها، أو تنتقل بذاتها، بل لا بد من توافر الأسباب، وفوق ذلك إرادةُ الله.

ولمثل هذا نظائر لا يحصى عدّها في كلام العرب والنّصوص الشّرعيّة، وفيه يقول ابن مالك :

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر ... إذا المراد مع سقوطه ظهر(51)

ولله در الإمام المقاصديّن أبو إسحاق الشّاطبي في شرحه للخلاصة إذ مثل بحديث " لا عدوى".(52)

ويا للعجب لناقد كلاما عربيا وهو عن فهمه عييّ !!!

وأما الجملة الثانية فخبر (لا) موجود، وهو لفظ "موجودة".

فإذا تبين هذا لا يؤخذ من هذا الكلام النبوي حرف المعنى أنه ينفي وجود العدوى مطلقا، وإنما المراد أن العدوى لا تؤثر بذاتها ولنفي الاعتقاد الخاطئ في العدوى والطِّيرة من تأثيرها بذاتها.

ومن المعلوم الذي لا يخفى وخاصة في هذا العصر الذي ضعف فيه الإيمان واليقين أن هناك الكثير من النّاس يتطيّر رغم أن الإسلام حرَّم ذلك، وإذا كانت الطِّيرة موجودة في الواقع من جهة اعتقاد بعض النّاس، ومع ذلك نفاها النبي ﷺ، فهذا يدل على أن المقصود بالنفي ليس نفي الوجود، ولكن نفي أمر آخر، وهو نفي الاعتقاد الخاطئ في الطِّيرة، أو نفي تأثيرها من دون الله، واعتقاد تأثيرها من دون الله من الشرك الذي

---

50 – صحيح البخاري كتاب الطب، باب لا عدوى رقم الحديث 5772؛ صحيح مسلم كتاب السلام، باب الطيرة والفأل رقم الحديث 2225.

51 – ألفية ابن مالك 26/1.

52 – المقاصد الشافية ، 449/2.

جاء الأنبياء لنهيه، فعن عبد الله بن مسعود، عن رسول الله قال: «الطِّيَرَةُ [53] شِرْكٌ، الطِّيَرَةُ شِرْكٌ، ثَلَاثًا، وَمَا مِنَّا إِلَّا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ». [54]

ودعوى أن الأحاديث لا يجوز الاعتماد والبناء عليها في القضايا الطبية؛ لأن النبي ﷺ بعث لتقرير الدين وهداية الخلق بالوحي، ولم يبعث طبيبا أخصائيا يشخص الأمراض ويبين تأثيرها وعدم تأثيرها...

فهذه الدعوى باطلة من أصلها؛ وذلك أن النبي ﷺ بعث هاديا وشافيا لأمراض القلوب والأبدان، وهديه فيهما خير الهدي وأكمل، ولا شك أن طبّ القلوب إلى الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، ولا سبيل إلى حصوله إلا من جهتهم وعلى أيديهم، فإن صلاح القلوب أن تكون عارفة بربها،وبأسمائه، وصفاته، وأفعاله، وأحكامه، وأن تكون مؤثّرة لمرضاته ومحابه، متجنّبة لمناهيه ومساخطه، ولا صحة لها ولا حياة البتّة إلا بذلك، ولا سبيل إلى تلقّيه إلا من جهة الرّسل وما يظن من حصول صحة القلب بدون اتباعهم، فغلط ممن يظن ذلك، وإنّما ذلك حياة نفسه البهيمية الشّهوانية، وصحّتها وقوّتها، وحياة قلبه وصحته، وقوته عن ذلك بمعزل ومن لم يميز بين هذا وهذا، فليبك على حياة قلبه، فإنه من الأموات، وعلى نوره، فإنه منغمس في بحار الظلمات. [55]

وأجاب ابن القيم عن أمراض الأبدان بلفظ موجز مبتر للنزاع حيث قال:" فنسبة ما عندهم من الطبّ إلى هذا الوحي كنسبة ما عندهم من العلوم إلى ما جاءت به الأنبياء"[56]، ولا فرق بين الوحي المتعلق بأمور الديانات وبين المتعلق بأمور التداوي والطبيات، والمفرّق بين ذا وذاك مطالب بدليل انفكاك ...

ويدل على اعتبار كلامه في الطبيات ما تواتر من الأحاديث المقررة لأصول ومبادئ علم الطبّ والتداوي، من ذلك قول النبي ﷺ: «فرّ من المجذوم كما تفر من الأسد»[57] وقوله: «لا تديموا النظر إلى المجذومين»[58]، وقوله: «لا يوردن ممرض على مصح»[59]، وقوله: «كلم المجذوم، وبينك وبينه قيد رمح

---

53 – هي التشاؤم بالشيء، وهي مصدر تطير طيرة، كما تقول تخير خيرة، ولم يجئ من المصادر غيرهما، وأصل التطير التفاؤل بالطير، واستعمل لكل ما يتفاءل ويتشأم به، وقد كانوا في الجاهلية يتطيرون بالصيد كالطير والظبي فيتيمنون بالسوانح ويتشأمون بالبوارح. النهاية لابن الجزري 3/ 152.

54 – رواه أبو داود في سننه كتاب الطب، باب الطيرة ، رقم الحديث 3910، وصححه الألباني.

55 – الطب النبوي 5/1. بتصرف يسير

56 المصدر السابق 10/1.

57 – صحيح البخاري كتاب الطب، باب الجذام حديث رقم 5707

58 – سنن ابن ماجة كتاب الطب، باب الجذام حديث رقم 3543.

59 – صحيح البخاري كتاب الطب، باب الهامة حديث رقم 5771.

أو رمحين»[60]، مما يدل على مشروعيّة اجتناب مريض الجذام وغيره من الأمراض المعدية كيلا تنتقل العدوى؛ لأن مخالطة هذا المريض من الأسباب التي أجرى الله ﷻ العادة بأنها تفضي إلى المرض، لا استقلالاً بطبعها بحيث تكون علة فاعلة، لكن بأمر الله وإرادته.

هذا وإن من عمِيت بصيرته وشغلت قلبه الضغينة لا يروم إلا ما اشتبه من الأحكام وحولها يحوم، إذ إنّ هذه الأحاديث الثّابتة الصّريحة لم تنل إعجابهم، وأما التي قصرت عقولهم عن إدراك أسرارها أنكروها وكذّبوها جهلا واستكبارا.

وأما دعوى تعارض الأحاديث وتضعيفها، فإننا نقول إن مما اشتهر به المستشرقون هو لأنهم خفافيش لا يبصرون ضوء النهار، وحيثما رأوو النور حاولوا كتمه، وتظليمه؛ لذلك لم يتركوا صغيرة، ولا كبيرة، ولا شاردة، ولا واردة تتعلق بالسنّة إلا وهاجموها بضراوة شرسة، والغرض هو القضاء على السنّة والقضاء على الإسلام، وبالتالي حدّة المعركة تنسجم مع مقدار حقدهم الذي تمتلئ به قلوبهم على الإسلام وأهله، وعلى مصادره الشّرعيّة التي يستمد منها.

وهذا مما دفع عجلة مشروعهم إلى الخوض فيما لا يعلمون حرفه فضلا عن معرفة معناه وأسراره، وتشهد الأمم قاطبة أن الحمى التي بناها علماء الحديث في الحفاظ على السنّة لم تر مثلها قط، وقد لا توجد ولا كرامة !

فرام أراذل القوم نقد الأحاديث الثّابتة بل في أصحّ الكتب بأنها ضعيفة، بدعوى التناقض بين الروايات والأخبار، مما يجعل ذلك سبباً وجيها بزعمهم للتشكيك والطعن في الحديث النبوي، ويا ليتهم تركوا القوس لباريها ووكلوا الأمر لأصحابها وأربابها.

وعقد " أبو رية " في كتابه " أضواء على السنّة المحمدية " فصلا بعنوان " أحاديث مشكلة "، ذكر فيه أحاديث استشكلها هو، بعضها مرفوع وبعضها موقوف، ومنها ما هو صحيح ومنها ما هو غير صحيح، ليؤكد من خلال ذلك هذه الدعوى المفتراة.

وهي تهمة في الحقيقة ليست جديدة، فقد وجهها بعض أهل الأهواء إلى المحدثين من قديم ، وتصدى للرد عليهم أئمة الإسلام والدين، ومنهم الإمام ابن قتيبة صاحب كتاب " تأويل مختلف الحديث " حيث تكلم في مقدمة كتابه عن الباعث له على تأليف ذلك الكتاب، وكان مما ذكر ما وقف عليه من ثلب أهل الكلام لأهل الحديث وامتهانهم، ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض حتى وقع الاختلاف، وكثرت النحل وتقطعت العصم وتعادى المسلمون وكفر بعضهم بعضا [61].

---

60 – الطب النبوي للأصفهاني باب توقي كلام المجذومين حديث رقم 292.

61 – تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة صـ 47.

ثم تبعهم على ذلك أذناب المستشرقين ومقلدوهم الذين رددوا هذه الدعاوى مغفلين أو متغافلين أصول المحدثين وقواعدهم العلميّة والمنهجيّة في التّعامل مع مثل هذا النوع من الأحاديث.

والواقع أن وجود تعارض في الظاهر بين بعض النّصوص ليس بالأمر المستغرب، ما دام فيها ما ليس منه بد من عام وخاص، ومطلق ومقيد، ومجمل ومفسَّر، ومنسوخ وناسخ يرفع حكمه، وليس بالضرورة أن يكون مردُّه إلى الوضع، وقد ذكر العلماء وجوها كثيرة لأسباب اختلاف الحديث، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أقسام، يقوم كل قسم منها على اعتبار مخصوص، ويندرج تحته ما يلائمه ويوافقه من الأسباب.

وهذه الأقسام الثلاثة هي: (62)

1- الاختلاف باعتبار العموم والخصوص.

2- الاختلاف باعتبار تباين الأحوال.

3- الاختلاف باعتبار أداء النقلة والرواة.

ومسألتنا تندرج تحت القسم الأول؛ لأن الأحاديث من باب تعارض العامين، كحديث "لا يوردن ممرض على مصح" و"فرَّ من المجذوم فرارك من الأسد" وأحاديث نفيها كحديث "لا عدوى ولا طيرة" وكلها صحيحة، وقد سلك العلماء مسالك شتى للجمع بين هذه الأحاديث بما يزيل التعارض والإشكال عنها.

ووجه التعارض بين أحاديث الباب:

أن في قول النبي ﷺ " لا عدوى" نفيا صريحا بينا لوقوع العدوى؛ وهي انتقال المرض من المريض إلى السليم بالمخالطة والمجالسة والمعاشرة، والجملة نكرة في سياق النفي فأفاد العموم.

بينما يدل قوله ﷺ " لا يوردن ممرضعلى مصح" وقوله " فرّ من المجذوم فرارك من الأسد" على عكس ما تقدم، من حيث إنه صريح في إثبات العدوى، وأن لها تأثيرا.

الجواب عن هذا التعارض:

ذكر أهل العلم في الجواب عن هذا التعارض وجوها أظهرها أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن نفيه ﷺ للعدوى باق على عمومه. وقد صح قوله ﷺ: "لا يعدي شيء شيئا" وقوله ﷺ لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون في الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب؛ حيث رد عليه بقوله: "فمن أعدى الأول" يعني أن الله ﷻ ابتدأ ذلك في الثاني كما ابتدأ في الأول وأما الأمر بالفرار من المجذوم فمن باب سد الذرائع؛ لئلا يتفق للشخص الذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداء لا بالعدوى المنفية، فيظن أن ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج فأمر بتجنبه حسما للمادة.(63)

---

62 – مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء صـ 55.

63 – شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني ص 21.

وممن اختار هذا الوجه وانتصر له الحافظ ابن حجر العسقلاني والطحاوي[64] والطبري[65].

الوجه الثاني:أن نفي العدوى هو على العموم. وأما إثباتها في الجذام ونحوه فمخصوص من هذا العموم أي أنه لا عدوى مؤثرة من مرض إلا من الجذام والبرص وما كان في معناهما. فكأنه قال لا يعدي شيء شيئا بل إلا ما تقدم تبييني له أن فيه العدوى[66]. ومن القائلين بهذا الباقلاني، وابن بطال.[67]

الوجه الثالث:أن النفي في قوله: "لا عدوى" والإثبات في قوله: "فر من المجذوم" الحديث محمولان على حالين مختلفين. فحيث جاء خطاب "لا عدوى" فالمخاطب بذلك هو من كان قوي اليقين صحيح التوكل؛ لأنه قادر على عدم اعتقاد العدوى، ومجانبة التطير.

وعلى هذا يحمل حديث جابر ﷺ في أكل المجذوم مع رسول الله ﷺ وحيث جاء خطاب "فر من المجذوم" فالمخاطب بذلك من كان ضعيف اليقين ولم يبلغ درجة التوكل التام الذي يقدر معه على مجانبة اعتقاد العدوى. والغرض من هذا الأمر في الحديث سد باب اعتقاد العدوى عنه بأن لا يباشر ما يكون سببا لإثباتها.[68]

الوجه الرابع: أن الأمر بالفرار من المجذوم ليس داخلا في باب العدوى وإنما هو من الأمور الطبيعية، وهو انتقال المرض من جسم إلى آخر عن طريق المخالطة والملامسة والشم.

ومن أجل ذلك ترى كثيرا من الأمراض تنتقل من السقيم إلى السليم بدوام المجالسة والاختلاط. وممن قال بهذا التوفيق أبو محمد بن قتيبة [69] والإمام الخطابي[70].ولا يخفى أن أكثر هذه الوجوه له وجه من القبول، وبعضها أقوى من بعض وقد رتبها –هنا– بحسب قوتها فالوجه المتقدم أقوى من المتأخر عنه وهكذا.[71]

وهناك وجوه أخرى أوردها العلماء، وإنما اكتفينا بهذه المذكورة إذ المقصود منها محقق، ومسلك الجمع الذي صار إليه جمهور العلماء هو المتعين والحق. وبالله التوفيق

---

64 – شرح معاني الآثار 310/3.

65 – نقله عنه ابن حجر في الفتح 162/10.

66 – المصدر السابق 162/10.

67 – شرح صحيح البخاري للكرماني 3/21.

68 – فتح الباري 60/10.

69 – تأويل مختلف الحديث ص 102– 103.

70 – معالم السنن377/5.

71 – ذكر هذه الوجوه الإمام ابن حجر العسقلاني في الفتح 160/10–161.

الخاتمة

الحمد لله الذي تفضل ويسر إتمام هذا البحث، له الحمد على آلائه الجسيمة ونعمائه الكثيرة، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على نبينا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فقد أسفر البحث عن نتائج مهمة، نجملها في الآتية:

- أن الشريعة الإسلامية محفوظة من التعارض والتناقض ومن كل ما ينقصها أو يشكك في دلالتها وتفسيراتها.
- أن الطب النبوي وحي إلهي إلا ما صرح به ﷺ أنه صادر عن اجتهاد؛ لأن الأصل في خطابه التشريع إذ إنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.
- أن تشكيلات أعداء الإسلام وهجوماتهم على السنّة النّبويّة لم تزل في تطور ونماء بشتى مدارسها وأفكارها،مما يحتم على علماء المسلمين القيام بواجب الرد والبيان وتبصير النّاس بالبرهان عن حقيقة ما عليه أعداء الإسلام من البهتان.
- أن كل الاعتراضات الفكرية المعاصرة الواردة حول حديث" لا عدوى" منبوذة ومردودة؛ لأن الحقيقة العلميّة والواقع المعرفي تتماشى مع التقريرات النّبويّة.
- الافتراءات والشبه المثارة حول حديث " لا عدوى" نتيجة الجهل بقواعد تفسير النّصوص الشّرعيّة، وقلة الفهم لأساليب الخطاب النبوي بل هي أمارة ظاهرة لسوء النية والطوية.
- وأوصي بالإكثار من تنظيم مثل هذه المؤتمرات للكشف عن الجوانب العلميّة الثرية في التراث الإسلامي وخاصة في سيره وأحاديثه ﷺ.
- كما أوصي الباحثين باستقراء القضايا التي أثيرت حولها الإشكالات في الحديث النبوي وبيان وجه الحق والتحقيق في ذلك.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

مراجع ومصادر

1. القرآن الكريم.
2. **أصالة الفكر الإسلامى فى مواجهة التغريب والعلمانية والتنوير الغربى**، للأستاذ أنور الجندى، دار الفضيلة بالقاهرة، بدون تاريخ.
3. **أصول السرخسى**، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي الناشر: دار المعرفة – بيروت.
4. **إعلام الموقعين**، محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، 1423 هـ.
5. **الاعتصام**، إبراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي تحقيق: سليم بن عيد الهلالي الناشر: دار ابن عفان، السعودية الطبعة: الأولى، 1412هـ - 1992م.
6. **الأم**، محمد بن إدريس المطلبي الشافعي، المكي الناشر: دار المعرفة – بيروت الطبعة: بدون طبعة سنة النشر: 1410هـ/1990م.
7. **الأنوار الكاشفة**، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني الناشر: المطبعة السلفية –بيروت سنة النشر: 1406 هـ / 1986 م.
8. **أسرة كلية الشريعة**، الثقافة الاسلامية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007م.
9. **الرسالة**، محمد بن إدريس بن العباس الشافعي القرشي، بتحقيق: أحمد شاكر الناشر: مكتبه الحلبي، مصر الطبعة: الأولى، 1358هـ/1940م.
10. **الطب النبوي**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني بتحقيق: مصطفى خضر دونمز التركي الناشر: دار ابن حزم الطبعة: الأولى، 2006 م.
11. **ألفية ابن مالك**، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، الناشر: دار التعاون.
12. **القاموس الفقهي**، الدكتور سعدي أبو حبيب الناشر: دار الفكر. دمشق – سورية الطبعة: الثانية 1408 هـ = 1988 م تصوير: 1993 م.
13. **المستشرقون والتراث**، عبد العظيم محمود الديب الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة. مصر الطبعة: الثالثة، 1413 هـ - 1992.
14. **المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث الصحيحين دراسة نقدية**، دز محمد فريد زريوح، الطبعة الأولى 2020م، مركز تكوين للدراسات والأبحاث لدن.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

15. **المعتمد فى أصول الفقه**، محمد بن علي الطيب أبو الحسين البَصْري المعتزلي بتحقيق:خليل الميس الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، 1403.

16. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، إبراهيم بن موسى الشاطبي، بتحقيق: مجموعة محققين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م.

17. **النهاية النهاية في غريب الحديث والأثر**، أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م.

18. **تأويل مختلف الحديث**، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري الناشر: المكتب الإسلامي - مؤسسة الإشراق الطبعة: الطبعة الثانية، 1419هـ - 1999م.

19. **تبصير الأمة بحقيقة السنة**، إسماعيل منصور جودة، خال من مكان الطبع 1416هـ - 1995م.

20. **جامع بيان العلم**، يوسف بن عبد الله القرطبي تحقيق: أبي الأشبال الزهيري الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1994 م.

21. **جواب الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية**، ابن تيمية، بتحقيق :محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، مكة الطبعة الأولى:1429هـ - 2008 م .

22. **دراسات محمدية، لجولدزيهر**، ترجمة بشير نصر، دار قتيبة- دمشق، مركز العالم الإسلامي لدراسة الاستشراق- لندن، 2000م .

23. **زاد المعاد في هدي خير العباد**، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت الطبعة: السابعة والعشرون، 1415هـ /1994م.

24. **سنن ابن ماجه**، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني بتحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، الناشر: دار الرسالة العالمية الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م.

25. **سنن أبي داوود**، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

26. **شرح صحيح البخاري**، أبو الحسن علي بن خلف ابن بطال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الطبعة: الثانية، 1423هـ - 2003م.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

27. **شرح معاني الآثار**، أبو جعفر أحمد بن محمد المعروف بالطحاوي حققه وقدم له: (محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق) – باحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية الناشر: عالم الكتب الطبعة: الأولى – 1414 هـ، 1994 م.

28. **صحيح البخاري**، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر الناشر: دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، 1422هـ.

29. **صحيح مسلم**، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

30. **عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي** لابن العربي، الطبعة الأولى، المطبعة المصرية بالأزهر، 1350هـ.

31. **فتح الباري شرح صَحِيح البُخَارِيّ**، ابن حجر الْعَسْقَلَانِي، ترقيم مُحَمَّد فؤاد عبد الْبَاقِي، المطبعة السلفية الْقَاهِرَة 1380هـ.

32. **مجلة المنار**، مجموعة من المؤلفين، محمد رشيد بن علي رضا وغيره.

33. **مجموع الفتاوى**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية عام النشر: 1416هـ/1995م.

34. **مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء**، للدكتور أسامة عبد الله الخياط.

35. **مسند أحمد**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني تحقيق: أحمد محمد شاكر الناشر: دار الحديث – القاهرة الطبعة:الأولى، 1416 هـ - 1995 م.

36. **معالم السنن**، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم المعروف بالخطابي الناشر: المطبعة العلمية – حلب الطبعة: الأولى 1351 هـ - 1932م.

37. **مقاصد الشريعة**، محمد الطاهر بن عاشور التونسي، بتحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر عام النشر: 1425 هـ - 2004 م.

38. **مقدمة ابن خلدون**، عبد الرحمن بن محمد المشهور بابن خلدون، الحضرمي الإشبيلي، بتحقيق: خليل شحادة الناشر: دار الفكر، بيروت الطبعة: الثانية، 1408 هـ - 1988 م.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

39. **من دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين**، محمد بن محمد سويلم أبو شهبة، مكتبة السنة، الطبعة الأولى، 1989م.

40. **موسوعة الاشارات العلمية في القرآن الكريم والسنة النبوية**، عبد الباسط وآخرون، دار غريب، القاهرة، 2000م.

41. **موسوعة الإعجاز العلمي في الحديث**، لأستاذ عبدالرحيم مارديني، دار المحبة، بيروت.

42. **نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: 852هـ سنة 1406هـ.

فهرس الموضوعات

المقدمة	1
بيان أهميّة الموضوع وأسباب اختياره	2
أهداف البحث	2
الدراسات السابقة	2
خطة البحث	3
منهج البحث	3
المبحث الأول: ظاهرة الاستشكال المعاصر للأحاديث النبوية ومنهج أهل السنة	4
المطلب الأول: ظاهرة الاستشكال المعاصر للأحاديث النبوية	4
المطلب الثاني: منهج أهل السنة في التعامل مع الأحاديث المشكلة.	6
المبحث الثاني: الطبّ النبوي بين الوحي والإجتهاد وجوانب من الإعجاز العلمي	9
المطلب الأول: الطب النبوي بين الوحي والإجتهاد	9
المطلب الثاني : جوانب من الإعجاز العلمي في السنة النبوية	12
المبحث الثالث :سوق حديث "لا عدوى ولا طيرة"، وسوق المعارضات الفكرية	15
المطلب الأول: سوق حديث "لا عدوى ولا طيرة"	15
المطلب الثاني: سوق المعارضات الفكرية المعاصرة حول الحديث	16
المطلب الثالث: دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن الحديث	17
الخاتمة	22
المصادر والمراجع	23
فهرس الموضوعات	27